ان اعادة التأكيد على حق العودة قد تعزز مع ذلك بنص جديد تضمنته الفقرة ٣ من القرار ٣٠٨٩ ــ هـ ، الذي اعلنت فيه الجمعية :

« ان تمتع اللاجئين الفلسطينيين العرب بحقهم في العودة الى مواطنهم وممتلكاتهم والذي اعترفت به الجمعية العامة بالقرار ١٩٤ (٣) في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، والذي كررت الجمعية العامة تأكيده منذ ذلك التاريخ ، هو أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، ومن أجل ممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير » .

وقد علق كاتب هذه السطور بوصفه ممثلا للكويت على هذا القرار في الجلسة العامة للجمعية العامة رقم ٣١٩٣ المنعقدة في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ بما يلي :

« بالنظر للمرحلة الدقيقة التي يمر بها الشرق الاوسط اليوم فان وفدي يجد من الاهمية القصوى أن يؤكد فهمه لمعنى القرار ١٩٤ (٣) الذي اتخذته الجمعية العامة منذ ربع قرن ، والقرارات التي اتخذناها هذا الصباح .

« ... ان الجمعية العامة قد اعترفت بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين الى مواطنهم وأملاكهم هي حق أصيل ثابت ... وان هذه العودة يجب ان تكون : (أ) خاضعة فقط لاختيار اللاجيء نفسه ، لان اختياره بين العودة والتعويض هو الذي يقرر عودته او عدمها ... (ب) مسألة حق وليست مسألة منة من أي شخص . (ج) عودة الى وطنه مواطنا كاملا ذا حقوق كاملة وليس كمواطن مضطهد من الدرجة الثانية . (د) ان يعود وحقوقه مضمونة من الامم المتحدة كما ينص عليها المقطع (ج) من القسم (١) في القرار ١٨١ (٢) وهي الحقوق التي رحل بسببها ...

« وأكثر من ذلك فاننا نفهم من الفقرة ٣ من مسودة القرار (١ د) [٣٠٨٩ ــ د] الذي اتخذ قبل قليل ان عودة اللاجيء الفلسطيني الى موطنه في الشكل الذي وصفته الان هي (أ) أمر لا غنى عنه من أجل تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، (ب) شرط لبلوغ الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، (ج) شرط لسلام عادل ودائم في الشرق الاوسط بعامة . »

٢ ــ وفيما يتعلق **بمرحلي ١٩٦٧** فقد اعادت الجمعية في قرارها ٣٠٨٩ ــ ج تأكيد « حقهم في العودة الى مواطنهم ومخيماتهم » وهو ما أقرته في قرارات سابقة. ومن ناحية ثانية، فبينما كانت الجمعية في قراراتها السابقة « تعبر عن قلقها العميق لفشل السلطات الاسرائيلية في اتخاذ خطوات لاعادة السكان المرحلين » فان القرار الاخير « عبر عن **الاسف** بشدة **لرفض** السلطات الاسرائيلية » اتخاذ مثل هذه الخطوات. وعلى الرغم من صيغة القرار القوية فقد تم تبنيه في الدورة الثامنة والعشرين بأغلبية ساحقة . فقد صوت الى جانبه ١١٠ اصوات ، وضده ٤ ، وامتنع ١٢ . ويقارن هذا مع التصويت الذي جرى في ١٩٧٠ اذ كان مع القرار ٩٣ صوتا ، و ٥ ضده و ١٧ امتنعوا عن التصويت ، وفي العام ١٩٧١ كانت النتيجة ٨٨ و ٣ و ٢٨ على التوالي وفي العام ١٩٧٢ ٩٣ و ٥ و ٢٦ على التوالي . وكانت الاصوات الاربعة المعارضة (في العام ١٩٧٣) هي اسرائيل وبربادوس وكوستاريكا ونيكاراجوا . أما الولايات المتحدة فقد امتنعت عن التصويت وكانت تلك هي الحادثة الاولى التي لم تتبع الولايات المتحدة اسرائيل في التصويت .

ثانيا : الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني

أ ــ حق تقرير المصير :

لقد اعترفت الجمعية العامة رسميا ولاول مرة بحق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير في دورتها السنوية الخامسة والعشرين في العام ١٩٧٠ ، وأعيد تأكيد ذلك في الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين . ومرة أخرى أعيد تأكيده في الدورة الثامنة والعشرين بالقرار ٣٠٨٩ ــ د .